بسم الله الرحمن الرحيم

بنك فيصل الإسلامي المصري

FAISAL ISLAMIC BANK OF EGYPT

صدق فى المعاملة • طهارة فى الأرباح • سلامة فى الأموال

البورصة المصرية
القرية الذكية
رقم: ١٧٦٤
التاريخ: ١٥/٦/٢٠٢١
المرفقات:
قسم الصادر والوارد

بنك فيصل الإسلامي المصري
الشئون المالية
١٥ يونيو ٢٠٢١
صادر رقم: 0944

السيد الأستاذ / رئيس قطاع الإفصاح بالبورصة
القرية الذكية – الحي المالى
مبنى البورصة المصرية أمام قاعة المؤتمرات

تحية طيبة .. وبعـــد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم مع هذا نسخة من القوائم المالية المجمعة للبنك والإيضاحات المتممة لها عن السنة المالية المنتهية في٣١ مارس ٢٠٢١م مرفقاً بهما تقرير من السادة مراقبي حسابات البنك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين

رئيس قطاع الشئون المالية

تحريراً في: ٢٠٢١/٠٦/١٥م

مرفقات: عدد (٥٢) مرفق + عدد واحد (CD)

كود/ ١٢٦-٢/٢٠١٦م - مطابع المدينة

فرع الجيزة : ١٤٩ ش التحرير - ميدان الجلاء - الدقى تليفون : ٣٧٦٢١٢٨٥ - ٣٧٦٢١٢٨٦ - ٣٧٦٢١٢٨٧ - ٣٧٦٢١٢٨٨ - ٣٧٦٢١٢٨٩ فاكس : ٣٧٦٢١٢٨١ - ص.ب ٢٨٣ القاهرة
Giza Branch 149 Tahrir St, Galaa Square - Dokki Tel.: 37621285 - 37621286 - 37621287 - 37621288 - 37621289 - Fax : 37621281 P.O.Box : 283 Cairo
SWIFT : FIEG EG CX MAI - Web Site : WWW.faisalbank.com.rg

بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG

حـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود علي القوائم المالية الدورية المجمعة

إلي السادة/ أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري (ش.م.م.)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" وشركاته التابعة (المجموعة) والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة، وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للمجموعة في ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ, طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

مراقبا الحسابات

KPMG حـازم حسَـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد و شركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

صلاح الدين مسعد المسري
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٣٦٤"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

محمد مرتضى عبد الحميد
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٣٠٨
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٩١٦
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٧
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٥ يونيو ٢٠٢١

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى الدورية المجمعة
فى ٣١ مارس ٢٠٢١م

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢١ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٥)	٨,٩٨٦,٠٣١	٨,٨٦٢,٣٠٠
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	١٤,٢٩٩,٩١٦	١٥,٦٤٧,٣٢٦
مخزون	(١٧)	٨٤٤,٥٧٥	٨٣٩,٥٢٧
عملاء واوراق قبض بالصافي	(١٨)	٥٢٦,٥٧٣	٥٣٢,٥٦٩
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٩)	١٠,٦٠٨,٧١٦	٩,٨٠٨,٤٦٦
استثمارات مالية			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠/أ)	٣٢,٧٩٧,٩٦٦	٢٨,٥٧١,٨٨٩
بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر	(٢٠/ب)	٤٣٨,٤٣٢	٤٣٣,٧٦٦
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠/ج)	٤٦,٦٥٤,٩٣٥	٤٦,٨٤٠,٥٩٦
استثمارات في شركات شقيقة	(٢٠/ح)	٤٦١,٢٨٢	٤٥٤,٨٤٩
أصول أخرى	(٢١)	٣,١٠٩,٦٧٢	٢,٨٥٤,٤٥٦
أصول غير ملموسة	(٢٢)	٥٢,٥٤٨	٤٧,٦٩٥
أصول ثابتة	(٢٣)	١,٨٤٠,٥٨٥	١,٨٣٠,٠٢١
استثمارات عقارية	(٢٤)	٢٤,٥٧٢	٢٤,٦٠٧
إجمالي الأصول		١٢٠,٦٤٥,٨٠٣	١١٦,٧٤٨,٠٦٧
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٧٨٣,٢٤١	٤٦٣,٦٧٩
قروض طويلة الاجل		٢٢٦,١١٤	١٩٥,٤٧١
موردون و اوراق دفع		٢٣٣,١١٢	٢١١,٢٣٧
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٦)	١٠٠,٠٢٠,٥١٧	٩٦,٨٠٨,٦٩١
التزامات أخرى	(٢٧)	٣,٠٠٩,٨٧٣	٣,٠١٢,١٢٤
التزامات ضريبية مؤجلة		٥٠,٧٦٤	٢٨,٨٣٥
مخصصات أخرى	(٢٨)	٧٤,٢٧٥	٨٦,٠٦٣
التزامات ضريبية جارية		٧٠٦,٨١٢	٦٤٦,٥٣٢
إجمالي الالتزامات		١٠٥,١٠٤,٧٠٨	١٠١,٤٥٢,٦٣٢
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٩)	٤,٠٨٦,٨٦٥	٤,٠٨٦,٨٦٥
أسهم خزينة	(٢٩)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	(٣٠)	٣,٤١٣,٤٤٩	٣,٣٦٦,٥٣٢
الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)	(٣٠/ و)	٧,٦١٧,٤٥٩	٧,٤١٩,٥٢٢
إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك		١٥,١٠٧,٨٨١	١٤,٨٦٣,٠٢٧
الحقوق غير المسيطرة		٤٣٣,٢١٤	٤٣٢,٤٠٨
إجمالي حقوق الملكية		١٥,٥٤١,٠٩٥	١٥,٢٩٥,٤٣٥
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		١٢٠,٦٤٥,٨٠٣	١١٦,٧٤٨,٠٦٧

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .
- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

رئيس قطاع الشئون المالية
صبحي حسين منصور

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة		٢,٤٦٦,١٦٤	٢,١٨٣,٣١٨
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة		(١,٢١٤,٠٧٧)	(١,٢٧٠,٨٤٥)
المبيعات		٦١٦,٤٣٣	٤٧٨,٨٠٢
تكلفة المبيعات		(٥٢١,٨٠٤)	(٤١٢,١٢٠)
صافى الدخل من العائد والمبيعات	(٦)	١,٣٤٦,٧١٦	٩٧٩,١٥٥
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	٥٣,١٤٥	٥٦,٤٢٠
توزيعات الأرباح	(٨)	-	٦٢٦
صافى دخل المتاجرة	(٩)	١٣,٧٢٧	(٥٩,١٥٣)
ارباح الاستثمارات المالية	(د/٢٠)	٩,٦١١	١١,٠٥٧
(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	(١٠٥,٢١٦)	(٣٣,١٨٣)
مصروفات إدارية	(١١)	(٢٩٤,٨٧٥)	(٢٧٨,٥٤٢)
الزكاة المستحقة شرعا		(٣٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)
ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١٢)	٣٦,٩٤٣	(٣٢,٨٤٠)
الربح قبل ضرائب الدخل		١,٠٢٥,٠٥١	٦٣٣,٥٤٠
ضرائب الدخل	(١٣)	(٤١٩,٣٦٧)	(١٣٨,١٠٢)
صافى أرباح الفترة قبل الحقوق غير المسيطرة		٦٠٥,٦٨٤	٤٩٥,٤٣٨
الحقوق غير المسيطرة		(٢٧,١٤٦)	(١١,٩٠٦)
صافى أرباح الفترة بعد الحقوق غير المسيطرة		٥٧٨,٥٣٨	٤٨٣,٥٣٢
نصيب السهم في الربح (جنيه)	(١٤)	١,٠٧١	٠,٩٨٣

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

رئيس قطاع الشئون المالية
صبحي حسين منصور

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

	٣١ مارس ٢٠٢١م	٣١ مارس ٢٠٢٠م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل	٥٧٨,٥٣٨	٤٨٣,٥٣٢
بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمار ات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٨٤,٢٨٧)	(٢٦١,٨٠٣)
بنود قد يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمار ات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٧٤,٧٨٦)	(١٢٩)
الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٢,١٣١)	(٤٢١)
اجمالى بنود الدخل الشامل الاخر للفترة	(١٦١,٢٠٤)	(٢٦٢,٣٥٣)
اجمالى الدخل الشامل للفترة	٤١٧,٣٣٤	٢٢١,١٧٩

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

	ايضاح رقم	رأس المال المدفوع بالألف جنيه مصري	الاحتياطيات بالألف جنيه مصري	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح الفترة بالألف جنيه مصري	اسهم الخزينة بالألف جنيه مصري	إجمالي حقوق الملكية بالألف جنيه مصري	الحقوق غير المسيطرة بالألف جنيه مصري	الاجمـالى بالألف جنيه مصري
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢١م		٤,٠٨٦,٨٦٥	٣,٣٦٦,٥٣٢	٧,٤١٩,٥٢٢	(٩,٨٩٢)	١٤,٨٦٣,٠٢٧	٤٣٢,٤٠٨	١٥,٢٩٥,٤٣٥
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	(١٦١,٢٠٤)	-	-	(١٦١,٢٠٤)	-	(١٦١,٢٠٤)
توزيعات أرباح		-	-	(١٧٩,٩٤٠)	-	(١٧٩,٩٤٠)	(٣١٨)	(١٨٠,٢٥٨)
تسويات عن شركات تابعة		-	-	٧,٤٦٠	-	٧,٤٦٠	(٢٦,٠٢٢)	(١٨,٥٦٢)
المحول إلى إحتياطى قانونى (عام)		-	٢٠٥,٥٧١	(٢٠٥,٥٧١)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى راسمالي		-	٢,٥٥٠	(٢,٥٥٠)	-	-	-	-
صافى أرباح الفترة		-	-	٥٧٨,٥٣٨	-	٥٧٨,٥٣٨	٢٧,١٤٦	٦٠٥,٦٨٤
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢١م	(٢٩)،(٣٠)	٤,٠٨٦,٨٦٥	٣,٤١٣,٤٤٩	٧,٦١٧,٤٥٩	(٩,٨٩٢)	١٥,١٠٧,٨٨١	٤٣٣,٢١٤	١٥,٥٤١,٠٩٥
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٠		٣,٠٤٦,٦٦٩	٣,٣٨٢,٧٠٦	٧,٢٤١,٤٣٧	(٩,٨٩٢)	١٣,٦٦٠,٩٢٠	٣٧٨,٢٧٨	١٤,٠٣٩,١٩٨
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	(٢٦٢,٣٥٣)	٢,٧٤٣	-	(٢٥٩,٦١٠)	-	(٢٥٩,٦١٠)
توزيعات الفترة الحالية		-	-	(٧٧٤,٣٨١)	-	(٧٧٤,٣٨١)	(٤,٦٨٨)	(٧٧٩,٠٦٩)
تسويات شركات تابعة		-	-	(٢,٧٣٢)	-	(٢,٧٣٢)	-	(٢,٧٣٢)
المحول إلى إحتياطى قانونى (عام)		-	٢٧١,٤٥٧	(٢٧١,٤٥٧)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى راسمالي		-	٢٨٠	(٢٨٠)	-	-	-	-
صافى أرباح الفترة		-	-	٤٨٣,٥٣٢	-	٤٨٣,٥٣٢	١١,٩٠٦	٤٩٥,٤٣٨
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢٠	(٢٩)،(٣٠)	٣,٠٤٦,٦٦٩	٣,٣٩٢,٠٩٠	٦,٦٧٨,٨٦٢	(٩,٨٩٢)	١٣,١٠٧,٧٢٩	٣٨٥,٤٩٦	١٣,٤٩٣,٢٢٥

(•) التطبيق الاولى للتعليمات الصادرة فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩م من البنك المركزى المصرى .

الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل		١,٠٢٥,٠٥١	٦٣٣,٥٤٠
صافى الأرباح قبل ضرائب الدخل			
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :		٣٠,٥٢٦	٤٠,٦٧٢
إهلاك أصول ثابتة و استثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة		٦٩,٤٤٠	(٥٦,٩٩٠)
اضمحلال الأصول	(٢٨)	(٤٠)	(٦٩)
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٨)	(١١,٧٤٨)	(٧٣٩)
(رد) مخصصات أخرى	(٢٠/د)	(٩,٦١١)	(٩٨)
(أرباح) استثمارات مالية		(٤٢٥)	-
(أرباح) بيع أصول ثابتة	(٨)	-	(٦٢٦)
توزيعات أرباح		١,١٠٣,١٩٣	٦١٥,٦٩٠
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل			
صافى التغيير فى الاصول والالتزامات المتداولة			
ودائع لدى البنوك	(١٦)	(٢٠٨,٥٣٥)	(١٩٩,١٢٩)
أوراق حكومية استحقاق اكثر من ٣ شهور	(٢٠/ج)	(٤٨٢,٨٢١)	٥,٤٦٣,٥٠٠
استثمارات مالية الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	(٤,٦٦٦)	٤٤,٦١٨
المخزون	(١٧)	(٥,٠٤٨)	٣٧,٨٥٧
عملاء وأوراق قبض	(١٨)	٥,٩٩٦	٤٠,٦٣٤
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء *	(١٩)	(٩٤٧,٦٧٨)	٥٨١,٩٢٥
أصول أخرى	(٢١)	(١٧٨,٧٥٦)	(٤٤٨,١٨٨)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٣١٩,٥٦٢	٣٤٥,٠٢٤
التزامات ضريبية مؤجلة		٢١,٩٢٩	٥٧٥
موردون وأوراق دفع		٢١,٨٧٦	(١٢,١١٥)
أوعية إدخارية وشهادات ادخار	(٢٦)	٣,٢١١,٨٢٦	٢,٢٣٩,١٧٨
ضرائب دخل مسددة		(٣٥٩,٠٨٧)	(٢٩٩,٣٢٦)
إلتزامات أخرى	(٢٧)	(١,٧١٥)	٢٩,٩١٨
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)		٢,٤٩٦,٠٧٦	٨,٤٤٠,١٦١
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(٢٢ ، ٢٣)	(٥٥,٦٩٧)	(٤٦,٣٦٥)
(مدفوعات) متحصلات من لشراء أصول ثابتة و غير ملموسة	(١٢)	٢,٣٢٤	-
متحصلات من (مدفوعات فى) إستبعادات أصول ثابتة	(٨)	-	٦٢٦
توزيعات أرباح محققة		(٧١,٦٢٦)	٧١,٣٢٣
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر *		(٦,٤٣٣)	(١٠,٩٥٩)
استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة		(١,٩٥٣,٣٥٣)	(٨,٢٩٩,٤٤١)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		(٢,٠٨٤,٧٨٥)	(٨,٢٨٤,٨١٦)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)			
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		٣٠,٦٤٤	(٧,٦٦٧)
متحصلات من (مدفوعات فى) قروض طويلة الأجل		(١٨٠,٤٧٤)	(٢٠٤,٠٧٢)
توزيعات الأرباح المدفوعة *		٨٠٦	٧,٢١٨
التغير فى الحقوق غير المسيطرة		(١٤٩,٠٢٤)	(٢٠٤,٥٢١)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		٢٦٢,٢٦٧	(٤٩,١٧٦)
صافى الزيادة (النقص) في النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		١٦,٨٨٥,٩٩٠	٤٠,٣٦١,٣٠١
رصيد النقدية وما فى حكمها - بداية الفترة	(٣١)	١٧,١٤٨,٢٥٧	٤٠,٣١٢,١٢٥
رصيد النقدية وما فى حكمها - نهاية الفترة			

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٥)	٨,٩٨٦,٠٣١	٨,٤٧٢,٣٤٩
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	١٤,٢٩٩,٩١٦	٣٧,٦٧٩,١٦٩
أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزى المصرى	(٢٠)	٣٧,٥٠١,١٣٦	١٣,٧٥٧,٩٤٠
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	(١٥)	(٧,٩٢١,٣٥٠)	(٧,٣٤٤,٧٦٨)
أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)	(٢٠)	(٣٥,٧١٧,٤٧٦)	(١٢,٢٥٢,٥٦٥)
الاجمالى	(٣١)	١٧,١٤٨,٢٥٧	٤٠,٣١٢,١٢٥

معلومات غير نقدية تتمثل فيما يلي :

* لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:
- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٦,٥٠٨ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٣٧,٥٩٦ جنيه مصرى للعملاء.
- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر فروق التقييم والتى أدرجت ببندى خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطى القيمة العادلة بمبلغ (١٦١,٢٠٤) ألف جنيه مصرى كما تم إضافة مبلغ (٣,١٧٩) ألف جنيه مصرى تمثل خسائر بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر خلال الفترة.
- لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنو توزيعات ببند أرصدة دائنة أخرى.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الأسلامى المصري** خدمات للمؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٧ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في بورصة القاهرة للأوراق المالية .

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصري عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبياتها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

	حصة المجموعة
فيصل للإستثمارات المالية	٩٩,٩٩٤ %
فيصل لتداول الاوراق المالية	٩٩,٩٠ %
صرافة بنك فيصل	٨٩,٠٠ %
الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية	٨٥,١٤ % *
الإسلامية لصناعة مواد التغليف " إيكوباك "	٥٩,٥٦ %
مصر لصناعة مواد التغليف " إيجيراب "	٥١,٣٨ %
القاهرة لصناعة الكرتون " كوباك "	٦٦,٢٢ %
الأفق للإستثمار والتنمية الصناعية	٦٩,٠٠ %
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"	٦٧,٩٨ %
الطاقة للصناعات الالكترونية	٦٤,٠٠ %
فيصل للاستثمارات والتسويق العقارى	٩٩,٩٩٩ %

* أدرجت شركة تابعة رغم انخفاض نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% حيث أن مصرفنا يمتلك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات .

ب - الشركات الشقيقة :

الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	٤٨,٥٧ %
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	٤٠,٠٠ %
أشجار سيتى للتنمية والتطوير	٤٠,٠٠ %
العربية للوساطة في التأمين	٢٥,٠٠ %
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	٣٢,٧٥ %
مستشفى مصر الدولي	٢٤,٣٠ %
أرضك للتنمية والإستثمار العقاري	٢٩,٢٦ %

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع وعقود المشتقات المالية ، كما تم إعدادها طبقا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

التجميع

أ/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرأو غير مباشر للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشآت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

أ / ٢ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

أ / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقا لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار فى أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

٣ - التغيرات فى السياسات المحاسبيه

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .

- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لايتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض إرتباطات وتعهدات الائتمان وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادره بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفه المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا
تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أوالتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.
بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثانيه الاصول الماليه التى بها زياده جوهريه فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ولكن لايوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمه ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعه على مدة الحياه لتلك الاصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالى القيمه الدفتريه للاصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياه هى الخسائر الائتمانيه المتوقعه الناتجه من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداه الماليه.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري في٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير IFRS٩ ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩ وقد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار .

- الشركات التابعة / الشقيقة

هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً اشمل للمركز المالى المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك فى صافى أصول شركاته الشقيقة .

١ / الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

٢ / الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند إعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

٤ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية المجمعة المختصرة للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة العرض للبنك ، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الاخرى خلال الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاخرى في نهاية الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ (الدولار = ١٥,٧٠٩١ جم في نهاية مارس ٢٠٢١م والدولار = ١٥,٧٣٢١ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م) ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل

أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ضمن احتياطى القيمة العادلة في حقوق الملكية .

٥ – الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

١/٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءًا من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولا و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معًا وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٥ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

٣/٥ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الاخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٥ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الاخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة

المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.
البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الوارده في المعيار المتمثلة في:
- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدور ية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.
مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طر يق البيع.
هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطه – مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- **إيرادات ومصروفات العائد**

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الأسمى حيث أن الفروق بين طريقة العائد الأسمى و طريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين أخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الاخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

- اضمحلال الأصول المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التى يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح ادناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تار يخ قبد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدي حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- **الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:**

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- **المعايير الكمية:**

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهر ية في النشاط والظر وف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
- تغييرات سلبية جوهر ية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر وتقل عن (٩٠) يوم.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا على الاقل.

- **الاستثمارات العقارية**

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- **الأصول غير الملموسة**

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها فى الزيادة فى تكافة تجميع الاعمال عن حصة البنك فى القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التى تفى بشروط الاعتراف وذلك فى تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر.

٢- برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- **الأصول الثابتة**

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الاخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .
وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- **اضمحلال الأصول غير المالية**

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

- **الإيجارات**

تعتبر كافة عقود للايجار التى يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى :

١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الايجار التشغيلى مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- **النقدية وما في حكمها**

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

- **المخصصات الاخرى**

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

– مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المنشأة المتلقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم فى الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجبارى أو إختيارى ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيهم الحق فى تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

تم أعادة تبويب عناصر الاصول والالتزامات الماليه بأرقام المقارنه لتتسق مع اسلوب العرض بالقوائم الماليه المجمعة للفتره الحاليه محل تطبيق المعيار الدولى رقم (٩) لأول مره ولا يتم اعاده قياسها وذلك طبقا لتعليمات البنك المركزى الصادره بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الاخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الاخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولا إلى إدارة فرق العمل الميداني المسئولة عن التشغيل.

٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.

٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .

وتتضمن أيضا مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق .كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضا بسبب وجود مخاطر التركز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.

ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .

ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشر ي أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدار ية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.

د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالى أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف .وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجار ية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .

هـ - خطر السيولة :يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار فى تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:
- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعّال وقوى ويعمل بالقسم فر يق عمل متنو ع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.
وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:
- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجار ية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طر يق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طر يق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

تقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهى تحديدا مخاطرعدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .
تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .
ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية فى هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .
وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .
وأخيرا يقوم من فر يق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان
يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . وينمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات التمويلات . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .
يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الاخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد اند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الأجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات
يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات
يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الاخرى .
وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الاخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف أخر بإجراء المقاصة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم فى الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصرى .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالى في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصرى . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصرى عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٨/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصرى
اصول عقارية	-
صافي الاضمحلال	-
بيع فيلا خاصة بالبنك	(٦,٥٠٨)
الإجمالى	(٦,٥٠٨)

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الاخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظر وف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة .وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة فى المدى القصير وفقا للإطار الرقابى.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك فى العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره علي مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التى تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وآجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما فى حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي(كما فى حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

- ادارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر الفائدة

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة للإدارة المالية بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة فى تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.

استعراض مخاطر وفجوات أسعار الفائدة وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).

- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم فى تطبيق تلك القرارات.

- **أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :**

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فر وق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند" صافى الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنود قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطر ق الفنية المقبولة " طر يقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة او القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

- **تمويلات وتسهيلات للعملاء**

تظهر القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال .

- **أدوات دين بالتكلفة المستهلكة**

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتوار يخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كادوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ".

٦ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

ويتكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشر يحتين التاليتين طبقا لبازل II :
الشر يحة الأولى : وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفو ع - بعد خصم القيمة الدفتر ية لأسهم الخزينة - والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسى للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولي وذلك طبقا لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشر يحة الثانية : وهى رأس المال المساند ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الأئتمانية المدرجة فى المرحلة الأولى بما لا يز يد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الأئتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تز يد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٥ % من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية ورصيد المخصصات فى المرحلة الأولى .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يز يد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات – الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات بازل II بناءاً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتى أصدرت فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنتين الماضيتين.
ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية الحالية :

	٣١ مارس ٢٠٢١م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ألف جنيه مصرى
الشريحة الأولى (رأس المال الاساسى و الاضافى):		
رأس المال المصدر والمدفوع	٤,٠٨٦,٨٦٥	٤,٠٨٦,٨٦٥
أسهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	١,٦٧١,٤١٧	١,٦٧١,٤١٧
احتياطى مخاطر العام	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)	٦,٦١٧,٦١٥	٦,٦١٧,٥٥٤
الأرباح / (الخسائر) المرحلية ربع السنوية	٣٨٦,٩٤٩	-
الحقوق غير المسيطرة	٥٣٨	٥٤٢
إجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(٢٢٦,٥٧٢)	(٢٢١,٠٦٨)
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	١,٥٠٥,٦١٦	١,٦٦٦,٨٢٠
اجمالى رأس المال الاساسى و الاضافى	١٤,١٨١,٦٨٩	١٣,٩٦١,٣٩١
الشريحة الثانية (رأس المال المساند):		
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	٤٩٧,٩٩٠	٥٣٦,٣٧٠
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى	٢٣١,٧٨٦	٢٢٣,٤٦٩
اجمالى رأس المال المساند	٧٢٩,٧٧٦	٧٥٩,٨٣٩
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (اجمالى رأس المال)	١٤,٩١١,٤٦٥	١٤,٧٢١,٢٣٠
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر :		
إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل	٤٧,٤٢٣,٨٧٨	٤٦,٩٤٠,٧٩٠
إجمالى القاعدة الرأسمالية / (إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	**%٣١,٤٤**	% ٣١,٣٦

وافق البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية للقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣%) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :
كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.
كنسبة ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨م .
كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوةً بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .
ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :
مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).
مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق علية "تعرضات البنك" .
النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) الى إجمالى تعرضات البنك عن (٣ %).

	٣١ مارس ٢٠٢١م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ألف جنيه مصرى
أولا : بسط النسبة		
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	١٤,١٨١,٦٨٩	١٣,٩٦١,٣٩٠
ثانيا : مقام النسبة		
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	١١٨,٧٣٠,٣١٣	١١٤,٨٨٤,٢١٧
التعرضات خارج الميزانية	٣,٥٥٥,١٣٤	٣,٤٦١,٣٥٢
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	١٢٢,٢٨٥,٤٤٧	١١٨,٣٤٥,٥٦٩
نسبة الرافعة المالية %	%١١,٦٠	% ١١,٨٠

٦ - صافي الدخل من العائد والمبيعات

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	١٢,١٧٠	٩٩١,٨٠١
البنوك الأخرى	٧٢,٦٩٠	١٠٥,٨٩١
العملاء	٢٩٣,٦٠٩	٢٨٦,٧٢٢
المجموع	٣٧٨,٤٦٩	١,٣٨٤,٤١٤
عائد أدوات دين حكوميه	٢,٠٧٣,٣٠٤	٧٨٧,٣٥٤
عائد استثمارات فى أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	١٤,٣٩١	١١,٥٥٠
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	٢,٤٦٦,١٦٤	٢,١٨٣,٣١٨
المبيعات	٦١٦,٤٣٣	٤٧٨,٨٠٢
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات	٣,٠٨٢,٥٩٧	٢,٦٦٢,١٢٠
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات:		
ودائع وحسابات جارية :		
البنوك	(١٨,٦٠٧)	(٢٩,٠١٧)
العملاء	(١,١٩٥,٤٧٠)	(١,٢٤١,٨٢٨)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(١,٢١٤,٠٧٧)	(١,٢٧٠,٨٤٥)
تكلفة المبيعات	(٥٢١,٨٠٤)	(٤١٢,١٢٠)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات	(١,٧٣٥,٨٨١)	(١,٦٨٢,٩٦٥)
الصافي الدخل من العائد والمبيعات	١,٣٤٦,٧١٦	٩٧٩,١٥٥

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار	٥,٦٩٥	٧,٨١٩
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٤,٠٨٨	٣,٦٣٤
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٣,٦١٦	٢,٠١٤
أتعاب أخرى	٣٩,٧٤٦	٤٢,٩٥٣
الأجمالى	٥٣,١٤٥	٥٦,٤٢٠

٨ - توزيعات الأرباح

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	٥٨٥
صناديق استثمار	-	٤١
الأجمالى	-	٦٢٦

٩ - صافي دخل المتاجرة

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
عمليات النقد الأجنبي	٩,٣٩٣	١٢,٩٠٧
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	٢,٦٤٤	(٧١,٠٤٠)
أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	١,٦٩٠	(١,٠٢٠)
أرباح (خسائر) ادوات حقوق الملكية	١٣,٧٢٧	(٥٩,١٥٣)
الأجمالى		

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	٣٨٩	١٠٧
ارصدة لدى البنوك	(٢)	(٤٣٨)
ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢,١٣١	٤٢١
ادوات دين بالتكلفة المستهلكة	٨,٧٤٣	(٦,٠٢٠)
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء	(١١٦,٤٧٧)	(٢٧,٢٥٣)
الأجمالى	(١٠٥,٢١٦)	(٣٣,١٨٣)

١١ - مصروفات إدارية

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(١٠٥,٦٤٩)	(١١٠,٩٠٩)
تأمينات اجتماعية	(٦,٤١٧)	(٥,٣٠١)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(٣,٦٢٥)	(٣,٤٢٦)
	(١١٥,٦٩١)	(١١٩,٦٣٦)
مصروفات إدارية أخرى	(١٧٩,١٨٤)	(١٥٨,٩٠٦)
الأجمالى	(٢٩٤,٨٧٥)	(٢٧٨,٥٤٢)

وفيما يلي تحليل لمكونات بند مصروفات إدارية أخرى :

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
إهلاك إداري واستهلاك	٣٠,٥٢٦	٤٠,٦٧٢
مزايا للعاملين	٢٤,٠٤٤	١٧,١٩٧
اشتراكات ورسوم	٤٤,٨٣٨	٢٥,٠٨١
صيانة وتأمين	٦,٣٦٠	٥,٩١٦
مصروفات بريد وسويفت	٣,٤٦٨	٢,٠١٧
أدوات كتابية ومطبوعات	٢,٥٥٧	١٤,٣١٨
ايجارات	-	١٣
دعاية وإعلان	١,٧١٧	١٥,٦١١
استقبال وضيافة	٢,٤٧٣	٢,٤٧٠
بدلات سفر وانتقال	٣,١٦٤	٤,٥٣١
مياه وكهرباء وتليفونات	٣,٦١٨	٣,٧٢٠
إيجار مقار الصارف الآلي وتشغيله	٢٨,٥٨٣	٥,٠٨٤
مصروفات الدمغة	٥,٦٧٢	٣,٨٠٠
مصروفات بنكية	-	١٢
مصاريف قضائية وتكاليف الحراسة	٢٧٤	٤٢٦
خدمات اجتماعية	٦٢١	٦٤١
مساهمة تكافلية	٧,٦٧٤	-
متنوعة	١٣,٥٩٥	١٧,٣٩٧
	١٧٩,١٨٤	١٥٨,٩٠٦

١٢ - ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
ارباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	٢,٨١٣	(٤٧,١٤٨)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٤٢٥	-
(مصروف) إيجار تشغيلي	(٩٢٦)	(٧٥٣)
أخرى	٢٣,٢١٩	١٤,٣٢٢
رد مخصصات أخرى	١١,٤١٢	٧٣٩
الأجمالى	٣٦,٩٤٣	(٣٢,٨٤٠)

١٣ – (مصروفات) ضرائب الدخل

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
ضرائب الدخل الحالية	(٤١٩,٣٦٧)	(١٣٨,١٠٢)
وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الأتى:		
ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠% *	(٣٨٠,٤٧٢)	(١٢٥,٧٥١)
ضرائب دخل جارية	(١٥,٤٢٠)	(١٢,٣٥١)
ايرادات ضريبية مؤجلة	(٢٣,٤٧٥)	-
الإجمالى	(٤١٩,٣٦٧)	(١٣٨,١٠٢)

* تمثل ضرائب على ايرادات أذون الخزانة وسندات الخزانة بضمان الحكومة المصرية بالعملة المحلية .

وفيما يلى الموقف الضريبى :

وفيما يلى الموقف الضريبى :

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.

بالنسبة لعام ٢٠١٩ , تم تقديم الاقرار الضريبى وسداد الضريبة المستحقة من واقعه فى المواعيد المحددة قانونا وجارى الفحص حاليا.
بالنسبة لعام ٢٠٢٠ , يتم حاليا اعداد الاقرار الضريبي و سيتم تقديمه في المواعيد المحددة قانونا .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة للفترة من٢٠١٩/٠١/٠١ حتى ٢٠٢١/٠٣/٣١ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة فى الموعد المحدد قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بنسبة لعامي ٢٠١٩,٢٠٢٠ فقد تم تقديم الاقرار الضريبي الربع سنوى في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه و تم الفحص و لم يتم الاخطار بنتيجة الفحص حتى تاريخه .
- بالنسبة للفترة من ٢٠١٩/٠١/٠١ وحتى ٢٠٢١/٠٣/٣١ فقد تم تقديم الإقرار الضريبى الربع سنوى في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه .

رابعاً: الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٠ م , وذلك وفقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

بالنسبة لشركات للبنك

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

رابعاً: الضريبة العقارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

خامسا : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

١٤ - نصيب السهم في الربح (جنيه)

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري
صافي أرباح الفترة	٥٧٨,٥٣٧	٤٨٣,٥٣٢
حصة العاملين	(٣٢,٥٠٠)	(٤٦,٢٥٠)
مكافأة مجلس الإدارة	(٣,٧٥٠)	(٤,٥٠٠)
	٥٤٢,٢٨٧	٤٣٢,٧٨٢
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة	٥٠٦,٢٢٦	٤٤٠,١٩٧
نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)	١,٠٧١	٠,٩٨٣

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري
نقدية	١,٠٦٤,٦٨١	١,١٤٩,٨٧٢
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	٧,٩٢٣,٥٣٣	٧,٧١٥,٠٠٤
يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢,١٨٣)	(٢,٥٧٦)
الأجمالى	٨,٩٨٦,٠٣١	٨,٨٦٢,٣٠٠
أرصدة بدون عائد	٦,١٨٣,٨٠٣	٢,٧٦٩,١٤٣
أرصدة ذات عائد	٢,٨٠٢,٢٢٨	٦,٠٩٣,١٥٧
الأجمالى	٨,٩٨٦,٠٣١	٨,٨٦٢,٣٠٠
أرصدة متداولة	٢,٨٠٨,٨٣٨	٢,٧٦٩,١٤٣
أرصدة غير متداولة	٦,١٧٧,١٩٣	٦,٠٩٣,١٥٧
الأجمالى	٨,٩٨٦,٠٣١	٨,٨٦٢,٣٠٠

١٦ - أرصدة لدى البنوك

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	٢٨٣,٤٨٦	٢٠٧,٨٥١
ودائع(مضاربات)	١٤,٠١٨,٩٦٤	١٥,٤٤٧,٤٨٩
يخصم : الإيرادات المقدمة	(١,٦٩٦)	(٧,١٧٥)
يخصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨٣٨)	(٨٣٩)
الإجمالى	١٤,٢٩٩,٩١٦	١٥,٦٤٧,٣٢٦
البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	٩٠٠,٠٠٠	-
بنوك محلية	١٠,٢٧١,٨٨٢	١٢,٦٠٨,٤٣٣
بنوك خارجية	٣,١٢٨,٠٣٤	٣,٠٣٨,٨٩٣
الإجمالى	١٤,٢٩٩,٩١٦	١٥,٦٤٧,٣٢٦
أرصدة بدون عائد	١٦٠,٠٠٤	١٢٦,٣٠٨
أرصدة ذات عائد	١٤,١٣٩,٩١٢	١٥,٥٢١,٠١٨
الإجمالى	١٤,٢٩٩,٩١٦	١٥,٦٤٧,٣٢٦
أرصدة متداولة	١٤,١٦٨,١٩٢	١٥,٥٣١,٦٢٣
أرصدة غير متداولة	١٣١,٧٢٤	١١٥,٧٠٣
الأجمالى	١٤,٢٩٩,٩١٦	١٥,٦٤٧,٣٢٦

١٧ - مخزون

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
مخزون خامات	١٢٤,٣٣٠	١٢٤,٣٧٣
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	٣١١,٦٦٢	٢٧٠,٤٦٤
مخزون انتاج تام	١١٦,١٦٢	١٣٥,٧١٠
مخزون عقارى	٢٤٦,١٤٧	٢٤٥,٩٢٣
اعتمادات مستندية	٤٨,١٥٨	٦٥,٦٨٦
فروق تقييم مخزون	(١,٨٨٤)	(٢,٦٢٩)
	٨٤٤,٥٧٥	٨٣٩,٥٢٧

١٨- عملاء وأوراق قبض بالصافى

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
عملاء	١٦٣,٤١٢	١٦١,٣٩٣
أوراق قبض	١٠٥,٣٤٧	١٣٢,١٨٥
شيكات برسم تحصيل	٢٥٢,٦٠١	٢٦٤,٧٦٦
عملاء ضمان كمبيالات معززة	٤٠,٣٦٧	١٢,٨٦٩
	٥٦١,٧٢٧	٥٧١,٢١٣
يخصم :		
مخصص إضمحلال العملاء	(٣٥,١٥٤)	(٣٨,٦٤٤)
الإجمالى	٥٢٦,٥٧٣	٥٣٢,٥٦٩

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
تجزئة		
سيارات	٤٣٩,٥٣٩	٤٤١,٥١٧
سلع معمرة و اخرى	٧٢,٠٤٩	٧٧,٥٧٧
عقارية	٦٨٦,٧٧٤	٦٠٦,١٢٥
موظفين	٢١٤,١٨٦	٢١١,١٤٩
اجمالى (١)	١,٤١٢,٥٤٨	١,٣٣٦,٣٦٨
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
شركات كبيرة و متوسطة	١٠,٢٩٧,٣٤١	٩,٢٢٢,٤٢٧
شركات صغيرة	٨٢٤,٤٥٢	٨٧٧,٨٩٥
شركات متناهية الصغر	١٧,٠٤٦	١٨,١٦٥
اجمالى (٢)	١١,١٣٨,٨٣٩	١٠,١١٨,٤٨٧
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	١٢,٥٥١,٣٨٧	١١,٤٥٤,٨٥٥
يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجنبة	(١,٢٥٧,٩٨٦)	(١,٠٤٠,٤٤٨)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٦٨٤,٦٨٥)	(٦٠٥,٩٤١)
الإجمالى	١٠,٦٠٨,٧١٦	٩,٨٠٨,٤٦٦

مخصص خسائر الاضمحلال ECL

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣١ مارس ٢٠٢١م			(بالألف جنيه مصرى)
	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول الفترة	١٠٥,٩٥٧	٤٩٩,٩٨٤	٦٠٥,٩٤١
عبء الاضمحلال خلال الفترة	١,٥٠٦	١٤٠,٦٨٤	١٤٢,١٩٠
مبالغ تم إعدامها خلال الفترة	(١٣,٨٩٩)	(٢٣,٦٩٧)	(٣٧,٥٩٦)
مخصص انتفي الغرض منه	(٥,٦٩٧)	(٢٠,٠١٥)	(٢٥,٧١٢)
فروق تقييم	(١)	(١٣٧)	(١٣٨)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١م	٨٧,٨٦٦	٥٩٦,٨١٩	٦٨٤,٦٨٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م			(بالألف جنيه مصرى)
	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	١٢٤,٦٧٨	٧٣٦,٤٩٨	٨٦١,١٧٦
عبء الاضمحلال خلال السنة	٦٠,٨٨٠	٢١٧,١٣٢	٢٧٨,٠١٢
مناقلة	٢,٥٠٠	(٢,٥٠٠)	-
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٧٠,٠٧٨)	(٣٥٤,١٧٥)	(٤٢٤,٢٥٣)
مخصص انتفي الغرض منه	(١١,٩٧١)	(٩٣,٩٦٢)	(١٠٥,٩٣٣)
فروق تقييم	(٥٢)	(٣,٠٠٩)	(٣,٠٦١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	١٠٥,٩٥٧	٤٩٩,٩٨٤	٦٠٥,٩٤١

٢٠- استثمارات مالية

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري
٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أدوات دين – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٧,٨٦٨,٥٠٢	٢٣,٥٥١,٧٩٩
اذون خزانة	١,٣٧٦,٧٣٤	١,٣٨٩,١٨٤
ادوات دين اخرى		
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٧٩٢,٤٤٨	٨٧٤,٧٠٦
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	١,٦٠٧,٩٣٥	١,٦٠٧,٣٤٩
وثائق صناديق استثمار :		
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	١,١٥٢,٣٤٧	١,١٤٨,٨٥١
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	٣٢,٧٩٧,٩٦٦	٢٨,٥٧١,٨٨٩
٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	١٨٤,٨٤٠	١٨٢,١٣٩
وثائق صناديق استثمار :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٥٣,٥٩٢	٢٥١,٦٢٧
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)	٤٣٨,٤٣٢	٤٣٣,٧٦٦
٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات دين :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٩,٨٧٣,٥٠١	١٢,٠٧٢,١٨١
أذون الخزانة	-	(٤٦,٢٤٠)
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	(١٩٢,٠٣٩)	(٢٠٤,٧١٠)
عوائد لم تستحق بعد	(٤٨,٨٢٨)	(٤٩,٥٨٣)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	٩,٦٣٢,٦٣٤	١١,٧٧١,٦٤٨
إجمالي (أ)		
	٣٧,٠٦٥,٨٦٣	٣٥,١٢٠,٦٤٦
- أدوات دين أخرى	(٤٣,٥٦٢)	(٥١,٦٩٨)
- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	٣٧,٠٢٢,٣٠١	٣٥,٠٦٨,٩٤٨
إجمالي (ب)	٤٦,٦٥٤,٩٣٥	٤٦,٨٤٠,٥٩٦
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)	٧٩,٨٩١,٣٣٣	٧٥,٨٤٦,٢٥١
إجمالي استثمارات مالية (١+٢+٣)		

وفيما يلى تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

	٣١ مارس ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	١,٥٣١,٩٠٢	-
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٣,٠٤٩,٥٠١	٥,١٧٢,٨٩٦
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	١٣,٦٨٧,٦٦٥	١٠,٩٦١,٤٨٢
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	١٠,٩٥٢,١٤١	٨,٩٠٢,٩٤٩
عمليات بيع اذون خزانة	(٤٥,٩٠٢)	-
عوائد لم تستحق بعد	(١,٣٠٦,٨٠٥)	(١,٤٨٥,٥٢٨)
إجمالي اذون الخزانة بمحافظ الاستثمارات المالية	٢٧,٨٦٨,٥٠٢	٢٣,٥٥١,٧٩٩

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

	٣١ مارس ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٢٨٠,٩٥٠	٨٨,٩٥٠
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	-	١٦٨,١٥٠
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٩,٥٩٢,٥٥١	٦١٨,٥٠٠
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	-	١١,١٩٦,٥٨١
عوائد لم تستحق بعد	(١٩٢,٠٣٩)	(٢٠٤,٧١٠)
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	-	(٤٦,٢٤٠)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٨,٨٢٨)	(٤٩,٥٨٣)
إجمالي اذون الخزانة بمحافظ الاستثمارات المالية	٩,٦٣٢,٦٣٤	١١,٧٧١,٦٤٨

٢٠/ح - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ مارس ٢٠٢١م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	
مستشفي مصر الدولي	مصر	٦٥٩,٦٢٩	١٥٢,٩٩٥	٢٢٠,٧٠٩	٩٥,٥٤٣	١٣٩,١٧٥	%٢٤,٣٠
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٤٧٤,٩٥٤	٧٥,٦٦١	١٧٩,٢٢٢	١٤٤,٠٠٥	٢٠٤,٩٧٩	%٣٢,٧٥
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	%٢٥,٠٠
أشجار سيتى للتنمية والتطوير	مصر	١,١٨٤,٦١٠	١,٣٤٧,٩٧٠	٢٨,١٠٣	(٩,٦١٩)	٧٥,٠٣٢	%٤٠,٠٠
ارضك	مصر	٤,٩٧٥,٩٧١	٤,١٩٠,٦٣٤	١٥,٩٠٨	(٥٠,٧١٥)	٤٠,٣٠٦	%٢٥,٥١
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٠٤	١٠٣	٨٧٥	١٥	٢٤٩	%٤٠,٠٠
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٧,٩٤٠	٣,٩٦١	٢,٦٣٩	١٢٦	١,٥٤١	%٤٨,٥٧
الإجمالى						٤٦١,٢٨٢	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	
مستشفي مصر الدولي	مصر	٣٨١,٦١٦	٨٩,٥٦٣	٣٥٧,٦٩٠	١٠٧,٦٨٧	١١٥,٩٥٧	%٢٤,٣٠
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٤٧٤,٩٥٤	٧٥,٦٦١	١٧٩,٢٢٢	١٤٤,٠٠٥	٢٠٤,٩٧٩	%٣٢,٧٥
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	%٢٥,٠٠
اوراسكوم للإسكان والتعمير	مصر	١,٠٨٨,٦٦٥	١,٢٣٩,٣٢٧	١٤٧,٦٣٨	(١٦,٠١١)	٧٨,٨٧٩	%٤٠,٠٠
ارضك	مصر	٤,١١٦,٩٢٧	٤,١٤٥,٦٧٦	٥,٣٩٠	(٤٢,٢٠٨)	٢٩,٢٦	%٢٩,٢٦
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٠٤	١٠٣	٨٧٥	١٥	٢٤٩	%٤٠,٠٠
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٧,٩٤٠	٣,٩٦١	٢,٦٣٩	١٢٦	١,٥٤١	%٤٨,٥٧
الإجمالى						٤٥٤,٨٤٩	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/د- ارباح الاستثمارات المالية

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
ارباح بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣,١٧٩	٩٨
ارباح استثمارات فى شركات شقيقة	٦,٤٣٢	١٠,٩٥٩
الاجمالي	٩,٦١١	١١,٠٥٧

٢١ - أصول أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
الإيرادات المستحقة	١,٠٨٨,٤٩٦	١,١٥٩,٤٥٩
المصروفات المقدمة	٣٩,٣٣٢	٣٨,٩٧٩
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	١٢٦,١٢٩	٩٥,٢٣٩
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *	١٦٢,٨٦٧	١٦٩,٣٧٥
التامينات والعهد	٢٧,٣٩٩	٣٠,٣٠٦
القرض الحسن	٣٣	٤٩
مشروعات تحت التنفيذ **	٩٨٧,٦٥٥	٧٥٥,٣٤٩
أخرى	٤٢٥,٩٨٤	٣٦٥,٢١٦
مسدد تحت حساب الضرائب	٢٥١,٧٧٧	٢٤٠,٤٨٤
الاجمالي	٣,١٠٩,٦٧٢	٢,٨٥٤,٤٥٦

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً , ويتم إخطار البنك المركزى المصرى بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م.

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
فروع تحت التأسيس	٩١٥,٥٠٩	٦٨٣,٠٠٣
شراء عدد ٢٢ وحدة بمشروع ارضك	٤١,٠٨٣	٤١,٠٨٣
اخرى	٣١,٠٦٣	٣١,٢٦٣
الاجمالي	٩٨٧,٦٥٥	٧٥٥,٣٤٩

٢٢ - أصول غير ملموسة

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
رصيد اول الفترة / السنة	٤٧,٦٩٥	٤٠,٥٦٩
اضافات	١٣,٦٥٧	٤١,٩٩٣
استهلاك	(٨,٨٠٤)	(٣٤,٨٦٧)
الاجمالي	٥٢,٥٤٨	٤٧,٦٩٥

٢٣- أصول ثابتة

	أراضي وإنشاءات ومرافق	تحسينات أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالي
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
التكلفة	١,٤١٦,٣٤٨	٩,٥٣٠	٩٩٤,٦٦٥	٣٢١,٠٩٧	٢,٧٤١,٦٤٠
مجمع الإهلاك	(٢٠٩,٥٥٠)	(٤,٦٢٨)	(٥٧٧,٩٩٦)	(١١٧,٥٠٢)	(٩٠٩,٦٧٦)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١٢/٣١	١,٢٠٦,٧٩٨	٤,٩٠٢	٤١٦,٦٦٩	٢٠٣,٥٩٥	١,٨٣١,٩٦٤
الرصيد فى ٢٠٢٠/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١/١	٥٦,٦٢٦	٦١٥	٢٣,٧٣٧	٥٩,١٩٦	١٤٠,١٧٤
إضافات	(١٥,٦٥٨)	-	(١٦٥)	(٣,٩٨٠)	(١٩,٨٠٣)
استبعادات	(١٦,٦٧٥)	(١,٤٢٣)	(٤٤,٠٦٣)	(٦٤,٢٩٨)	(١٢٦,٤٥٩)
إهلاك العام	-	-	١٦٥	٣,٩٨٠	٤,١٤٥
اهلاك مستبعد	١,٢٣١,٠٩١	٤,٠٩٤	٣٩٦,٣٤٣	١٩٨,٤٩٣	١,٨٣٠,٠٢١
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١					
الرصيد فى ٢٠٢٠/١٢/٣١					
التكلفة	١,٤٥٧,٣١٦	١٠,١٤٥	١,٠١٨,٢٣٧	٣٧٦,٣١٣	٢,٨٦٢,٠١١
مجمع الإهلاك	(٢٢٦,٢٢٥)	(٦,٠٥١)	(٦٢١,٨٩٤)	(١٧٧,٨٢٠)	(١,٠٣١,٩٩٠)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١	١,٢٣١,٠٩١	٤,٠٩٤	٣٩٦,٣٤٣	١٩٨,٤٩٣	١,٨٣٠,٠٢١
الرصيد في ٢٠٢١/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١/١	١,٢٣١,٠٩١	٤,٠٩٤	٣٩٦,٣٤٣	١٩٨,٤٩٣	١,٨٣٠,٠٢١
إضافات	١٩,٦٦٩	٧,٣٧٤	٦,٤٨٣	٨,٥١٦	٤٢,٠٤٢
استبعادات	(٤٢٧)	٤٢٧	-	(١,٨٩٩)	(١,٨٩٩)
إهلاك الفترة	(٤,٧٢٠)	(٤٣١)	(١٢,٤١٨)	(١٥,٣٤٣)	(٣٢,٩١٢)
اهلاك مستبعد	٤	(٤)	-	١,٨٩٩	١,٨٩٩
تعديلات على مجمع الاهلاك	١,٤٣٤	-	-	-	١,٤٣٤
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/٣/٣١	١,٢٤٧,٠٥١	١١,٤٦٠	٣٩٠,٤٠٨	١٩١,٦٦٦	١,٨٤٠,٥٨٥
الرصيد في ٢٠٢١/٣/٣١					
التكلفة	١,٤٧٦,٥٥٨	١٧,٩٤٦	١,٠٢٤,٧٢٠	٣٨٢,٩٣٠	٢,٩٠٢,١٥٤
مجمع الإهلاك	(٢٢٩,٥٠٧)	(٦,٤٨٦)	(٦٣٤,٣١٢)	(١٩١,٢٦٤)	(١,٠٦١,٥٦٩)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/٣/٣١	١,٢٤٧,٠٥١	١١,٤٦٠	٣٩٠,٤٠٨	١٩١,٦٦٦	١,٨٤٠,٥٨٥

٢٤ - إستثمارات عقارية

	الأراضي	المباني	الإجمالي
	بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
التكلفة	١٨,٤٠٠	٧,٠٠٠	٢٥,٤٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٦٥٣)	(٦٥٣)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٨,٤٠٠	٦,٣٤٧	٢٤,٧٤٧
الرصيد في ٢٠٢٠/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١/١	١٨,٤٠٠	٦,٣٤٧	٢٤,٧٤٧
تكلفة الإهلاك	-	(١٤٠)	(١٤٠)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٨,٤٠٠	٦,٢٠٧	٢٤,٦٠٧
التكلفة	١٨,٤٠٠	٧,٠٠٠	٢٥,٤٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٧٩٣)	(٧٩٣)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٨,٤٠٠	٦,٢٠٧	٢٤,٦٠٧
الرصيد في ٢٠٢١/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١/١	١٨,٤٠٠	٦,٢٠٧	٢٤,٦٠٧
تكلفة الإهلاك	-	(٣٥)	(٣٥)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس٢٠٢١	١٨,٤٠٠	٦,١٧٢	٢٤,٥٧٢
التكلفة	١٨,٤٠٠	٧,٠٠٠	٢٥,٤٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٨٢٨)	(٨٢٨)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢١	١٨,٤٠٠	٦,١٧٢	٢٤,٥٧٢

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٣٣٣,٢٤١	٤٦٣,٦٧٩
ودائع	٤٥٠,٠٠٠	-
الأجمالى	٧٨٣,٢٤١	٤٦٣,٦٧٩
بنوك محلية	٧١٨,٨٢٠	٣١٣,٤٣١
بنوك خارجية	٦٤,٤٢١	١٥٠,٢٤٨
الأجمالى	٧٨٣,٢٤١	٤٦٣,٦٧٩
أرصدة بدون عائد	٦٤,٤٢١	١٥٠,٢٤٨
أرصدة ذات عائد	٧١٨,٨٢٠	٣١٣,٤٣١
الأجمالى	٧٨٣,٢٤١	٤٦٣,٦٧٩

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
حسابات تحت الطلب	٨,٧٠٤,٩٦٨	٨,٢٠١,٣٢١
حسابات لأجل وبإخطار	٥٥,٢٧٦,٣٦٨	٥٤,٢٠٠,١٩٤
شهادات ادخار	٣٥,٨٣٠,١٥٩	٣٤,١٨٩,١٥٢
أخرى *	٢٠٩,٠٢٢	٢١٨,٠٢٤
الاجمالى	١٠٠,٠٢٠,٥١٧	٩٦,٨٠٨,٦٩١
حسابات مؤسسات	٢,٧٥٨,٩٣١	٢,٥٨٠,٣٢٨
حسابات أفراد	٩٧,٢٦١,٥٨٦	٩٤,٢٢٨,٣٦٣
الاجمالى	١٠٠,٠٢٠,٥١٧	٩٦,٨٠٨,٦٩١
أرصدة بدون عائد	٨,٩١٣,٩٩٠	٨,٤١٩,٣٤٥
أرصدة ذات عائد متغير	٩١,١٠٦,٥٢٧	٨٨,٣٨٩,٣٤٦
الاجمالى	١٠٠,٠٢٠,٥١٧	٩٦,٨٠٨,٦٩١

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار أرصدة قدرها ١٠,١٩٦ ألف جنيه مصرى مقابل ١٤,٩٠٦ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه – استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٢,٤٣٥,٧٥٥	٢,٤١٠,٣٦٢
مصروفات مستحقة	١٠,٦٩٧	١٣,٢٠٥
الزكاة المستحقة شرعا	٣٥,٠٠٠	١٣٦,٦٨٩
توزيعات مساهمين	٧٣,٥٣٦	٧٤,٠٧٠
ارصدة دائنة متنوعة	٤٥٤,٨٨٥	٣٧٧,٧٩٨
الاجمالى	٣,٠٠٩,٨٧٣	٣,٠١٢,١٢٤

٢٨ - مخصصات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة	٨٦,٠٦٣	٣٥,٠٨٣
تعديل رصيد اول الفترة/ السنة	-	٢,٧٣٢
رصيد بعد التعديل	٨٦,٠٦٣	٣٧,٨١٥
فروق تقييم عملات اجنبية	(٤٠)	(١٢)
المستخدم خلال العام	(٣٣٥)	(٢,٧٩٢)
المكون من المخصصات	٢,٥٦٠	٨٣,٦٠٠
مخصصات انتفى الغرض منها	(١٣,٩٧٣)	(٣٢,٥٤٨)
الرصيد في آخر الفترة / السنة	٧٤,٢٧٥	٨٦,٠٦٣

٢٩ - رأس المال وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٤,٠٨٦,٨٦٥ ألف جنيه مصرى في ٣١ مارس٢٠٢١م بقيمة أسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

	عدد الأسهم	أسهم عادية بالألف جنيه مصرى	اسهم خزينة بالألف جنيه مصرى	الإجمالي بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة	٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨	٤,٠٨٦,٨٦٥	(٩,٨٩٢)	٤,٠٧٦,٩٧٣
الرصيد في نهاية الفترة	٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨	٤,٠٨٦,٨٦٥	(٩,٨٩٢)	٤,٠٧٦,٩٧٣

- وفقا لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ تم تحديد رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل للبنك بمبلغ خمسة مليارات جنيه مصري ، ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ولمجلس إدارة البنك المركزى مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزى اللوائح والقرارات المنفذة لأحكام القانون.

- وافقت الجمعية العامة العادية على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك فى اجتماعها بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٨م على توزيع أسهم مجانية على السادة المساهمين بواقع ٢٠ % وفقا لعمله المساهمة ممولة من الارباح المحتجزة و جاري اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيل الزيادة.

٣٠ - الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
احتياطي المخاطر البنكية العام	٨٧,٢٦٣	٨٧,٢٦٣
احتياطي قانوني (عام)	١,٦٤٦,١٨٤	١,٤٤٠,٦١٣
احتياطي رأسمالي *	٢٥,٢٣٣	٢٢,٦٨٣
احتياطي القيمة العادلة	١,٥٠٥,٦١٦	١,٦٦٦,٨٢٠
احتياطي المخاطر العام	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
إجمالي الاحتياطيات في آخر الفترة / السنة المالية	٣,٤١٣,٤٤٩	٣,٣٦٦,٥٣٢

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالى قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

٣٠ / أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	٨٧,٢٦٣	٩٥,١٢٣
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك *	-	-
المحول إلى الارباح المحتجزة	-	(٧,٨٦٠)
المحول الى احتياطى المخاطر العام	-	-
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٨٧,٢٦٣	٨٧,٢٦٣

*طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام سنويا بما يعادل ١٠ % من قيمة الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون إذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً للقانون .

٣٠ / ب - احتياطي قانوني (عام)

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	١,٤٤٠,٦١٣	١,١٦٩,١٥٦
محول من الأرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي قانوني (عام)	٢٠٥,٥٧١	٢٧١,٤٥٧
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	١,٦٤٦,١٨٤	١,٤٤٠,٦١٣

٣٠ / ج- احتياطى راسمالى

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول ا الفترة / السنة المالية	٢٢,٦٨٣	٢٢,٤٠٣
محول من ارباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي رأسمالي	٢,٥٥٠	٢٨٠
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٢٥,٢٣٣	٢٢,٦٨٣

٣٠ / د - احتياطي القيمة العادلة

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	١,٦٦٦,٨٢٠	١,٩٤٦,٨٧١
(خسائر) التغير في القيمة العادلة	(١٥٩,٠٧٣)	(٢٩٩,٨٥٤)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين	(٢,١٣١)	٨,٢٣٧
خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (إيضاح ٢٠/د)	-	١١,٥٦٦
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	١,٥٠٥,٦١٦	١,٦٦٦,٨٢٠

* المحول للارباح المحتجزة نتيجة اعادة تبويب احد الاصول لمحفظة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

٣٠ / هـ - احتياطي المخاطر العام

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
المحول من احتياطى مخاطر معيار IFRS ٩	-	-
المحول من الاحتياطى الخاص - ائتمان	-	-
المحول من احتياطى المخاطر البنكية العام - ائتمان	-	-
اثر التطبيق الاولى للتعليمات	-	-
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

٣٠ / و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة	٧,٤١٩,٥٢٢	٧,٢٤١,٤٣٧
المحول من احتياطى القيمة العادلة للارباح المحتجزة	-	٧,٤٦٩
توزيعات أرباح	(١٧٩,٩٤٠)	(٧٦٥,٥٦٣)
تسويات شركات تابعة	٧,٤٦٠	(٧,٠٥٢)
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك	-	٧,٨٦٠
محول إلى الاحتياطى القانوني	(٢٠٥,٥٧١)	(٢٧١,٤٥٧)
محول إلى الاحتياطى راسمالي	(٢,٥٥٠)	(٢٨٠)
المحول من الارباح المحتجزة لزيادة رأس المال	-	(١,٠٤٠,١٩٦)
صافي أرباح الفترة	٥٧٨,٥٣٨	٢,٢٤٧,٣٠٤
صافي أرباح الفترة / السنة والأرباح المحتجزة	٧,٦١٧,٤٥٩	٧,٤١٩,٥٢٢

٣١ - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

	٣١ مارس ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
نقدية	١,٠٦٤,٦٨١	١,١٤٩,٨٧٢
أرصدة لدى البنوك	١٤,٢٩٩,٩١٦	١٥,٦٤٧,٣٢٦
اذون خزانة	١,٧٨٣,٦٦٠	٨٨,٧٩٢
الاجمالى	١٧,١٤٨,٢٥٧	١٦,٨٨٥,٩٩٠

٣٢ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ مارس ٢٠٢١م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا خلال السنوات السابقة وما تم تكوينه يمثل التزام قانونى نتج عن حدث في الماضى وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وسبق أن تحملت به نتائج أعمال البنك في السنوات الماضية .

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٤٢٢,٥٨٨ ألف جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م متمثلة فى ارتباطات عن تعاقدات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار فيما يلي :

	٣١ مارس ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
ارتباطات عن توظيفات	١,١٢٢,٦٥٩	١,٠٥٨,٤٨٦
خطابات ضمان	١٠٣,٤١٦	٣٢٠,٦٧٤
اعتمادات مستنديه استيراد	٩٣,٣٠٤	١٣٠,٥٣٤
الإجمالي	١,٣١٩,٣٧٩	١,٥٠٩,٦٩٤

٣٣ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية فيما يلي :

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين

	٣١ مارس ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات للعملاء		
أول الفترة المالية	٢,٦٨٥	٢,٥٧٢
مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال الفترة	٤٥٩	٨٨٣
مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال الفترة	(٦٦)	(٧٧٠)
أخر الفترة	٣,٠٧٨	٢,٦٨٥
عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *	٤١٥	٣٧٦

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

٣٤- صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمى)

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس ٢٠٢١م بمبلغ ١٨,٦٢٩,٥٧٤ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس ٢٠٢١م مبلغ ١١٤,٧٠ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٧٤,٢٥ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٩٦٩,٥٣٠ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى امبتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس ٢٠٢١م بمبلغ ٢,٩٤٣,٦٨٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس ٢٠٢١م مبلغ ٩١,٩٩ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٢٨٥,٧٩٥ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الاخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ١٥٠,٤٤٩ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٥- أحداث هامة

أ - انتشر فيروس كورونا (COVID - ١٩) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية أحدث انتشار فيروس كورونا (COVID - ١٩) عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية .

نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشى فيروس كورونا (COVID - ١٩) وتحسباً للتباطؤ الاقتصادي المتوقع ، يقوم بنك فيصل الاسلامى المصرى بمراقبة محفظة التسهيلات الائتمانية عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على بيئة الأعمال مما قد ينتج عنه تغيير فى المخاطر الائتمانية الخاصة بالقطاعات الاكثر تأثراً بالأزمة سواء على مستوى قطاع التوظيف مع الشركات أو الأفراد علما بأن الأثر النهائى لجائحة كورونا على الاقتصاد الكلى سواء داخل مصر أو على المستوى الدولى غير محدد بعد.

و بناءاً على ذلك سيقوم بنك فيصل الاسلامى المصرى باتخاذ التدابير والاجراءات الاستباقية من خلال تكوين المخصصات اللازمة للتخفيف من حدة تأثير (COVID - ١٩) على محفظة التمويلات وسوف يقوم البنك باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتخفيف الاثار السلبية لفيروس كورونا من خلال تدعيم المخصصات الائتمانية كخطوة احترازية لحين وضوح الاداء الفعلي لمحفظة التسهيلات الائتمانية ، هذا بالاضافة الى أن مصرفنا يقوم بصفة دورية باجراء اختبارات ضغوط بعدة سيناريوهات للوصول الى الأثر المتوقع على ECL .

كذلك يقوم البنك بمراقبة الوضع عن كثب واتخاذ الاجراءات الصحية لضمان سلامة وأمن موظفى البنك دون انقطاع تقديم الخدمات للعملاء ، كذلك تم تفعيل خطة استمرارية الأعمال واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحفاظ على مستويات الخدمات ، كذلك تم وضع خطة كاملة تشمل جميع الاجراءات الخاصة بمواجهة فيروس كورونا .

ب- بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و الذي الغى قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ و يسري القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري و الجهاز المصرفي المصري و يلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقا لأحكامه و ذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به و لمجلس ادارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة او لمدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزي اللوائح و القرارات المنفذة لأحكام القانون.